الهاشم: قانون دعم متضرري «كورونا» للمشاريع الصغيرة فقط

صفاء الهاشم

رياض عواد

قال النائبة صفاء الهاشم: إن المصيبة في الضمان المالي لمتضرري "كورونا"، هي عدم دراية وزير المالية لتفاصيله وعدم قدرته على الدفاع عن قانون هو قدمه ، وبالتالي عودته للجنة المالية واستكمال نقاشه ضرورية.

وأضافت: كل ما يتم تداوله عن موافقة المجلس على تسديد قروض للوافدين "كلام فاضي" ، فالقانون باختصار هو ضمان القروض التي ستمنحها البنوك لمن تضرر من كورونا بموجب دراسة العميل ائتمانياً، ومن لا يستحق لن يتم منحه فلساً واحداً.

ولفتت الهاشم إلى أنه ومن الواجب على وزير المالية أن يحضر فريقه كاملاً ، للرد على استفسارات النواب، مثلما فعل وزير التجارة في مشروع قانون المنافسة.

وقالت: يفترض أن مشروع قانون الضمان المالي لحماية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى من تجاوز حجم أعماله أكثر من 5 أو 10 ملايين، وهو محاولة لإنقاذ ماتبقى من الاقتصاد.

خليل الصالح: لن نتخلى عن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خليل الصالح

جانب من اجتماع سابق للجنة الموارد البشرية

قال النائب خليل الصالح: لن نتخلى عن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسّطة، بسبب (لعبة حكومية) حاولت توظيف قانون ضمان تمويل المتضرّرين من (كورونا) لمصلحة التجار، ولنا ملاحظات جوهرية على القانون، منعتنا من التصويت عليه بشكل نهائي، ومطلوب من اللجنة الماليةّ التي أعدنا إليها القانون الأخذ بها.

ورفض الصالح إقرار القانون وإحالته إلى الحكومة «قبل إغلاق كل ثغرة، وإن لم يحدث ذلك فلن يمر، مؤكداً أن القانون لا علاقة له نهائياً بالوافدين، ونحن ألغينا المادة التي تفتح الباب لدعم التجار على حساب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك اكتفينا بإقرار المداولة الأولى وإرساله إلى اللجنة المالية، لسد أي ثغرة في هذا الخصوص.

كما أعلن الصالح عدم القبول إطلاقاً بتوجيه أموال الدولة لدعم التجار في وقت تعاني فيه العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه نساند بقوة شبابنا من أصحاب المشاريع الصغيرة، لافتاً إلى أنّ القانون هدفه الأساس دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضرّرين من (كورونا)، ولن نسمح أن يُستغل في غير ذلك.

ومن جهة أخرى تنظر لجنة تنمية الموارد البشرية في قانون التركيبة السكانية الذي أقر كمداولة أولى.

وأبدت الحكومة اعتراضها على بعض مواده، منها تحديد وزير معني بالمسؤولية، وتحديد 6 أشهر للإعلان عن خطة حكومية للمعالجة، فضلاً عن مطالبة الحكومة باستثناء بعض الحالات الخاصة بعدم تحويل سمات الزيارة إلى إقامة عمل، وعدم تحويل سمات الزيارة إلى الالتحاق بعائل، وفق حاجة العمل لبعض الجهات والقطاعات.

كما ستبحث لجنة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة التحفظات الحكومية على بعض التعديلات، مثل استحقاق المعاق أو من يتولى رعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة، معاشاً تقاعدياً يعادل 100 في المئة من المرتب الكامل، بما لا يتجاوز 2750 ديناراً، ومقترح استحقاق المرأة التي ترعى معاقاً لمخصّص شهري ولو كانت تعمل، لأن الغاية من منح الراتب هو مساعدتها، وتنتفي الغاية بحصولها على دخل وتمت الموافقة على القانون في مداولته الأولى.

وتنظر اللجنة التشريعية البرلمانية إلى إعداد تقريرها في شأن قانون تعديل اللائحة الداخلية وتحديداً المادة 16 بخصوص إسقاط عضوية النائب من دون تصويت، إذا صدر بحقه حكم بات ونهائي، وكلّفت التشريعية بتجهيز تقرير يضع في اعتباره جميع الملاحظات التي أبديت أثناء مناقشة القانون في قاعة عبدالله السالم، خصوصاً أنّ هناك فراغاً دستورياً للمادة 16 بعد حكم الدستورية بعدم دستوريتها.

الشطي: وزير الداخلية وعدني بالإفراج عن بعض المحتجزين

خالد الشطي

الوزير أنس الصالح

قال النائب خالد الشطي: إن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح، أكد لي أن التحقيق مع الذين أرادوا محاكاة السائرين إلى كربلاء في يوم الأربعين، ليس على ممارسة شعائر أو طقوس دينية، بل لمخالفة اشتراطات السلطات الصحية في إقامة تجمعات في فترة انتشار كورونا، وقد وعدني بالإفراج السريع عنهم.